نهر النيل في العلاقات المصرية الكونغولية
١٩٥٢-١٩٨٠م

أ.م.د نصير محمود شكر الجبوري

وزارة التربية- الكلية التربوية المفتوحة

نهر النيل في العلاقات المصرية الكونغولية ١٩٥٢-١٩٨٠م

أ.م.د نصير محمود شكر الجبوري

ملخص البحث

نهر النيل هو شريان الحياة بالنسبة لمصر، فضلاً عن ان نهر النيل له أهمية كبري بالنسبة لكل دول حوض النيل في كافة المجالات الزراعية والاقتصادية وغيرها، ومصادر نهر النيل التي ينبع منها هي الهضبة الاستوائية والهضبة الاثيوبية وبحر الغزال والنيل الأزرق، وهناك العديد من الاتفاقيات التي تحكم استغلال مياه نهر النيل بين دول حوض النيل وأهمها، بروتوكول ١٨٩١ و الاتفاق الموقع في بروكسل في عام ١٨٩٤م واتفاقية عام ١٩٢٩م واتفاقية عام ١٩٥٩م، ومع ذلك فقد دار خلاف كبير مصر وهي دولة المصب مع بقية الدول لحوض النيل وهم دول المنبع.

على أي حال فقد كانت العلاقات المائية بين مصر والكونغو على ما يرام، وذلك بسبب أن الكونغو لم تكن في حاجة إلى مياه نهر النيل، لأنها مكتفية ذاتياً من المياه، فلم تختلف مع مصر أو تعترض على أي اتفاقية مائية عقدتها مصر بخصوص مياه نهر النيل، وحاولت مصر كسب ود الكونغو بكافة الاشكال حتى تستمر معها في مواقفها من القضايا المائية.

عندما قامت إسرائيل حاولت كثيراً الحصول على مقدار كاف من مياه نهر النيل، بل إنه حتى من قبل أن تقوم قائمة لإسرائيل حاولت الحركة الصهيونية منذ أوائل اجتماعاتها التركيز على مسألة المياه من نهر النيل، وبعد أن قامت دولة إسرائيل ودخلت في صراعها مع العرب، قدمت العديد من المشروعات لمصر للحصول على قدر من مياه نهر النيل عبر سيناء، ولكن كانت مصر دائماً ترفض هذا الأمر.

Abstract

The Nile River is the lifeblood of Egypt, in addition to the Nile River is of great importance for all countries of the Nile Basin in all fields of agriculture, economic and other areas, and the sources of the Nile

River, which stems from the tropical plateau and the Ethiopian plateau and Bahr El Ghazal and Blue Nile, and there are many agreements governing The exploitation of the Nile water between the Nile basin countries and the most important, the Protocol of 1891 and the agreement signed in Brussels in 1894 and the Convention of 1929 and the Convention of 1959, However, there was a great disagreement Egypt, a country downstream with the rest of the countries of the Nile Basin countries upstream.

However, the water relations between Egypt and the Congo were fine, because the Congo did not need the water of the Nile River, because it is self-sufficient water, did not disagree with Egypt or object to any water agreement concluded by Egypt regarding the waters of the Nile River, Egypt has tried to win over Congo in all forms to continue with it in its positions on water issues.

When Israel tried a lot to get enough water from the Nile, and even before it was established, the Zionist movement tried to focus on the issue of water from the Nile since its early meetings. One of the projects for Egypt to get some of the Nile water through the Sinai, but Egypt has always rejected this.

الكلمات المفتاحية: نهر النيل, مصر, كونغوليا

Keywords: Nile River, Egypt, Congo

نهر النيل في العلاقات المصرية الكونغولية(*) ١٩٥٢-١٩٨٠م

نهر النيل بالنسبة لمصر هو شريان الحياة الرئيسي، بل أنه الحياة نفسها لمصر، وهذه الحقيقة لا تنطبق على بقية دول حوض النيل بالقدر الذي تنطبق به على مصر(١)، يمثل نهر النيل أهمية كبري لدول حوض النيل في كافة المجالات الزراعية والاقتصادية وغيرها(٢)، فنهر النيل من الظواهر الفريدة الموجودة في قارة أفريقيا، فضلاً عن أنه من أهم الظواهر أيضاً التي يمكن ان تقام عليها العديد من المشاريع الاقتصادية بل يعتبر شريان الحياة للعديد من الدول، فهو يحمل المياه من أفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طول نهر النيل ٦٦٥٠ كيلومتر مربع من بحيرة فيكتوريا(*) حتى البحر الأبيض المتوسط،

ويستغل هذا النهر مساحة ٣٣٤٩٠٠٠ كيلومتر مربع تقريباً، ويربط مناطق جغرافية مختلفة ذات تضاريس ومناخ مختلف مع بعضها البعض، ويبلغ المتوسط السنوي لتصرفه المائي عن أسوان في مصر نحو ٨٤ مليار متر مكعب(٣)، ويعبر نهر النيل عشر دول تعرف باسم دول حوض النيل وهي اريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي والكونغو والسودان ومصر.(٤)

وجاءت تسمية نهر النيل من تسميات الفراعنة، حيث أن النيل كان يمثل بالنسبة لهم مركز العالم وأن منبعه هو بدايته، ولذا فقد كانت قبلتهم نحو الجنوب، وأطلقوا عليه آر أو أور في إشارة منهم إلى لون الرواسب التي كان يحملها النهر أثناء الفيضان، حيث أن طين النهر أسود، وقد لقب الفراعنة نهر النيل باسم أبو الآلهة، وهو مستعار من الاله نون رب المياه الأزلية عند الفراعنة، ومن ثم أطلق عليه فيما بعد اسم حابي أو هابي إله النهر وآلهة النيل.(٥)

وقد نشأ نهر النيل منذ حوالي ٦ ملايين عام، بسبب وجود فالق عظيم ولم يتم اتصاله بإفريقيا إلا منذ ٨٠٠ ألف سنة، وأن ما نراه النيل هو نيل حديث ولد مع أمطار الفترة الممطرة التي أعقبت تراجع الثلوج في العصر الجليدي الأخير، وكان ذلك منذ ١٠ آلاف سنة مضت.(٦)

أما عن أهم خصائص وظواهر الميتر ولوجي لنهر النيل والتي تسترعي الانتباه فهي:

١-أقصي منابع النيل تقع جنوب خط الاستواء بثلاث درجات ونصف، ومصباته في البحر الأبيض المتوسط وواقعه وراء خط عرض ٣٥ شمالاً، وبهذا يكون قد اخترق حوالي ٣٥ درجة من درجات العرض ووصل ما بين بلاد بعيدة الأطراف ومتعددة المواقع والمناخ والأعراق.

٢-نهر النيل عكس الأنهار الأخرى ينبع من الجنوب إلى الشمال، حيث أنه يخرج من بحيرة فيكتوريا في أثيوبيا، ويصب في مصر في البحر الأبيض المتوسط.

وبذلك فوادي النيل أصبح لا يشتمل على إقليم واحد بل عدة أقاليم مناخية، لأن خطوط الطول ودوائر العرض التي يخترقها متعددة جداً، من الاستوائية إلى المدارية ومن المناطق العشبية إلى المناطق الصحراوية (٧)، على أي حال فدول حوض النيل تنقسم إلى

دول منبع ودول مصب، فأما دول المصب فهي مصر والسودان، وأما دول المنبع فهي بقية دول حوض النيل.(٨)

وأما عن مصادر مياه نهر النيل:

١-الهضبة الاستوائية: هي أكثر المناطق عمقاً في افريقيا، وتقع في كينيا وتنزانيا والكونغو وأوغندا ورواندا، وهي تتكون من خمس بحيرات تعرف بالبحيرات العظمي التي تنقسم إلى مجموعتين: الأولي تعرف بمجموعة فيكتوريا وتضم فيكتوريا وكاجيرا، والمجموعة الثانية تعرف بالألبرتية وتضم البحيرات ألبرت وجورج وإدوارد، وأهم أنهار الهضبة الاستوائية هو النيل الأبيض، ويبلغ المتوسط السنوي من المياه الواردة منها نحو ١٣ مليار متر مكعب.

٢-الهضبة الاثيوبية: ينحدر من هذه الهضبة ١٢ نهر يتجهون نحو الدول المجاورة مثل السودان والصومال وارتريا وكينيا، وأهم هذه الأنهار نهر السوباط والذي يبلغ إيراده السنوي من الماء حوالي ١ مليار متر مكعب من المياه، على أي حال فتمد المنابع الاثيوبية نهر النيل بحوالي ٧٤ مليار متر مكعب من المياه سنوياً.

٣-بحر الغزال: ويقع في الغرب من السودان، وهو منخفض كبير، ويتكون بحر الغزال من مجموعة من البحيرات هي بحيرة العرب وبحيرة لول وبحيرة الزراف وبحيرة سويد وبحيرة تونج وبحيرة بونجو، ويبلغ إجمالي إيراد هذه البحيرات السنوي حوالي ١٥ مليار متر مكعب من المياه، ولكن يفقد معظمها في المستنقعات.

٤-النيل الأزرق: ويلتقي هذا النهر بالنيل الأبيض في السودان، ويبلغ إيراده السنوي نحو ٤٨ مليار متر مكعب من المياه، ويستجمع مياهه من مجموعة من الأنهار التي تنبع من الهضبة الاستوائية وبحيرة تانا.(٩)

على أي حال فإن قضية مياه نهر النيل تزداد خطورة في العلاقات الإقليمية بين دول حوض النيل وبعضها البعض، وخصوصاً بين دول المصب ودول المنبع، فبين مصر وبقية الدول خلاف كبير حول مياه نهر النيل ويرجع ذلك إلى:

١-الانفجار السكاني المتزايد مما أدي إلى التوسع في الزراعة وبالتالي حاجة دول حوض النيل إلى كميات كبيرة من المياه، وتنشأ المشاكل بخصوص التنظيم والتوزيع والاستثمار لمياه النهر.

٢- لن يحل هذه المشكلات المتزايدة بخصوص زيادة الحاجة إلى المياه إلا انشاء السدود الضخمة، ولكنها في نفس الوقت سلاح ذو حدين، وخصوصاً فيما يتعلق بمصر، على الرغم من استفادة الدول التي تقيم السدود أو التي تحاول أو تفكر في إقامة السدود من هذه الانشاءات على نهر النيل، إلا أنه يسمح لها في نفس الوقت لدول المنبع التحكم في كمية المياه المتدفقة إلى دول المصب مصر والسودان، مما قد يؤثر على دول المصب سلباً.

٣- عدم وجود تنظيم حقيقي أو السماح بإجراء حوار بناء بين دول المنبع ودول المصب في مسألة توزيع المياه واستغلالها.

٤- التنافس الكبير بين دول حوض النيل في انتاج محاصيل محددة للتصدير، وخاصةً القطن والذي يحتاج إلى كميات هائلة من الماء.

٥- الصراعات المستمرة بين دول حوض النيل، والحروب الداخلية الموجودة في بعض دول حوض النيل، فضلاً عن التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار(١٠)

أولاً مصر والنظام القانوني لنهر النيل

شكل نهر النيل حياة الشعب المصري على مر القرون من ثقافات وعادات وتقاليد، فكان المصري خلال الفيضان يقيس مستوي الفيضان ويعتبره مؤشراً للظروف الاقتصادية والحضارية للبلاد، ولعب المصريين دوراً هاماً في الحفاظ على مياه نهر النيل.(١١)

على أي حال لا توجد اتفاقية واحدة تحكم وتنظم استغلال مياه نهر النيل، ولكن هناك عدة اتفاقيات عبر التاريخ تنظم استغلال نهر النيل:

١- البروتوكول الموقع بين إيطاليا وبريطانيا في عام ١٨٩١م، تعهدت فيها إيطاليا بعدم إقامة أو إنشاء أي مشاريع على نهر عطبرة من شأنها ان تؤثر تأثيراً ملموساً في كمية مياه نهر عطبرة التي تصب في نهر النيل.(١٢)

٢- اتفاق بين ليوبولد الثاني عاهل دولة الكونغو المستقلة وإدوارد السابع ملك المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا من الممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند تعديلاً للاتفاق الموقع في بروكسل في ١٢ مايو ١٨٩٤م، وفيه قامت الكونغو بالتعهد بعد القيام

بأي أشغال على نهر سيمليكي أو نهر إسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنه أن يخفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت مالم يتم ذلك في إطار الاتفاق مع السودان.(١٣)

٣- مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وأثيوبيا، وبين بريطانيا إيطاليا وأثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري البريطاني وأثيوبيا وإريتريا، والموقعة في ١٥ مايو عام ١٩٠٢م والتي يتعهد فيها الامبراطور الاثيوبي ملك ملوك الحبشة بألا ينشأ أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

٤- اتفاق لندن الموقع بين بريطانيا ودولة الكونغو الموقعة في ٩ مايو ١٩٠٦م، وتعهدت فيه الكونغو بموجب المادة الثالثة منه بألا تقيم أو تنشأ أي أعمال إنشائية أو بنائية قرب نهر سميليكر أو نهر ايسانجو، يكون من شأنها أن تؤثر على كمية المياه التي تصب في بحيرة ألبرت، إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري البريطاني.

٥- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٢٥م، والتي تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة للسودان ومصر في مياه النيل الأبيض والأزرق، كما أنها تعهدت بألا تقيم في أعالي هذه الأنهار أي منشآت من شأنها التأثير على كمية المياه التي تتدفق إلى نهر النيل.(١٤)

٦- اتفاقية ١٩٢٩م: عقدت اتفاقية مياه بين مصر بالنيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وأوغندا في ٧ مايو ١٩٢٩م، والتي تقضي بتحريم إقامة أي مشروع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها إلا بموافقة مصر، وخصوصاً إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر على كمية المياه التي تحصل عليها مصر.

٧- اتفاقية ١٩٥٩م: عقدت مصر والسودان في نوفمبر ١٩٥٩م اتفاقاً بشأن مياه نهر النيل، وهي اتفاقيه الانتفاع الكامل بمياه نهر النيل، وأهم ما جاء فيها:

أ- الاعتراف باتفاقية عام ١٩٢٩م.

ب- الاعتراف بحقوق مصر المكتسبة.

ج-اتفق الطرفان على بناء خزان أسوان والسد العالي في مصر على أن تبني السودان ما تراه مناسباً من سدود.

٨- بروتوكول ١٩٦٠م: وهو برتوكول خاص بإنشاء الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وقد ألحق باتفاق ١٩٥٩م.(١٥)

وتكمن أهمية هذه المعاهدات في الأحكام العوامل الأساسية المشتركة بينهما، وبخاصة كونها تكرر القواعد نفسها على مدي كبير من العقود، ورغم الظروف التاريخية والجغرافية المختلفة لهذه الدول، إلا أنهم يقبلون الاتفاقيات المحددة لتنظيم استغلال المياه، ومن القواعد التي تكررت في معظم المعاهدات:

١-حرية الدول في استخدام المياه التي تمر عبر أراضيها.

٢-ضرورة التشاور قبل إقامة المشاريع التي تؤثر على مجري النهر.

٣-إجراء التفاوض في حالة إذا كان المشروع يسبب ضرر لدولة أخري.(١٦)

ثانياً العلاقات المائية بين مصر والكونغو ١٩٥٢-١٩٨٠م

حصلت مصر على استقلال اسمي من بريطانيا في عام ١٩٢٢م، ولكن قبل هذا التاريخ كانت المصالح المائية لمصر تحددها بشكل أساسي بريطانيا، حيث أن مصر في عام ١٩١٤م فقدت سيادتها والشخصية القانونية التي تسمح لها بالتحدث كدولة ذات صفة قانونية مستقلة، وكانت بريطانيا توقع نيابة عن مصر أي اتفاقية دولية، وأصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة لمصر بعد حصولها على الاستقلال، ولكن لم تكن بريطانيا القوي الاستعمارية الوحيدة في حوض النيل، ولكن كان هناك قوي استعمارية اخري مثل إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا، وكانت آنذاك الكونغو تحت الاستعمار البلجيكي، وبعد نهاية الحرب العالمية الاولي، ومطالبة الافريقيين بحق ملكية الأراضي في افريقيا، قررت بريطانيا ضمان حقوق مصر في مياه النيل من خلال ابرام اتفاقيات دولية بشأن الملاحة البحرية الدولية، وغيرها من الاتفاقيات التي تحمي حق مصر المائي، كما ذكر آنفاً.(١٧)

أما بعد قيام ثورة ١٩٥٢م في مصر حاولت مصر الثورة الحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية لمصر فيما يتعلق بمسألة حوض النيل، بل توسعت السياسة المصرية لتشمل كل افريقيا، وخصوصاً عبد الناصر ومساعداته لحركات التحرر في الدول

الافريقية، حتى ان مصر قامت باستخدام الإذاعات الموجهة بلغة اللنيجالا، من أجل مساندة كفاح المتحدثين بهذه اللغة في زائير والكونغو برازافيل، كما قامت بتقديم الدعم العسكري من تدريبات عسكرية للجنود والفرق المختلفة الافريقية، كما أنها قدمت الدعم المالي لحركات الكفاح الوطني الافريقية، وانشأت لهم الرابطة الافريقية بالقاهرة، فضلاً عن المكاتب السياسية بالقاهرة لحركات التحرر الوطني في كافة الدول الافريقية [١٨]، على أي حال فطبقاً للعديد من الدراسات فإن الكونغو هي الدولة الوحيدة في حوض النيل التي تتمتع باكتفاء ذاتي من المياه نسبياً، وفي المستقبل في حالة أي نزاعات حول مياه النيل فإن الكونغو تستطيع ان تتعايش بدون الاعتماد على مياه نهر النيل، فكان لزاماً على مصر ان تحسن وتطور علاقاتها مع الكونغو.[١٩]

على أي حال فقد كان هناك اختلافات في مواقف دول حوض النيل حول بعض الاتفاقيات سابقة الذكر، ونذكر منها رد فعل دول حوض النيل على اتفاقية عام ١٩٥٩م، فقد أعلنت أثيوبيا رفضها لهذه الاتفاقية وأرسلت احتجاجاً على بناء السد العالي، على أساس أن بناء نهر النيل لم يحصل على المشاورات الكافية مع دول حوض النيل، وأنه كان يجب على مصر والسودان أن يخطرا الدول النهرية الأخرى وتتشاور معها، وأما عن موقف دولة اوغندا من الاتفاقية فهي آنذاك كانت تحت الاحتلال البريطاني وعند استقلالها في عام ١٩٦٢م أكدت على عدم اعترافها بالاتفاقية لأنها لم تكن طرفاً فيها، وأما عن تنزانيا فهي أيضاً لم تكن قد حصلت على استقلالها وحينما استقلت طالبت بإعادة النظر في هذه الاتفاقية لأنها لم تكن طرفاً فيها، وأما عن كينيا فقد أبدت أيضاً عدم اعترافها بهذه الاتفاقية، وقدمت السفارة البريطانية مذكرة إلى الحكومة المصرية جاء فيها أن كينيا واوغندا وتنجانيقا يحتاجون إلى استغلال قدر من مياه النيل لتنفيذ مشروعات ري في بلادهم، وأن بريطانيا تحتفظ بالحق في أن تتدخل نيابة عن أقاليم شرق افريقيا في مفاوضات مع مصر والسودان في الوقت المناسب لتقرير النصيب المناسب والذي يتفق عليه لانتفاع البلاد المذكورة، وردت مصر بأنها توافق على الدخول في مفاوضات ومناقشات مع حكومات شرق افريقيا، بشأن مياه النيل بعد وصول البيانات التفصيلية عن هذه المطالب وبعد الانتهاء من دراستها، وبالفعل عقد محادثات مع دول شرق افريقيا، واما عن رواندا وبورندي فلم يكن لهما مواقف

اعتراض ضد هذه الاتفاقية سواء أثناء الاحتلال أو بعد خروج المحتل، واما عن موقف الكونغو البلجيكي فلم تظهر الحكومة الكونغولية أي مواقف مضادة لهذه الاتفاقية، وبعد الاستقلال لم يكن لها أي موقف معادي لهذه الاتفاقية.(٢٠)

فكانت بعض دول حوض النيل تعترض على الاتفاقيات التي عقدتها مصر والسودان، وهذا من منظور رؤيتها أنها لم تكن موجودة أثناء الاتفاق، أو انها وقعت وهي مازالت تحت نير الاستعمار والمحتل، فمن هنا فبعض الدول الافريقية لا تعترف بما عقد من اتفاقيات وهي تحت الاحتلال، ومصر ترد على كل ما يرد إليها من هذه الدول بحقوقها التاريخية والقانونية الثابتة من خلال هذه الاتفاقيات مع عدم اعتراضها على مناقشة أي مشاريع لا تضر بأمنها القومي ومصالحها المائية ولا تخفض من النسبة المنحدرة إليها من مياه نهر النيل.

ولدي الكونغو شلالات انيانجا وهي أكبر شلالات في العالم، وتهدف الكونغو إلى استغلالها في انتاج كمية ضخمة من الطاقة الكهرومائية، قد تبلغ ٥٠ ألف ميجاوت، مما سيؤدي إلى فائض لديها تصدره إلى الدول المجاورة.(٢١)

حاولت مصر كسب ود الكونغو فقامت بمساعدتها في كافة المجالات، وذلك من أجل أن تكون الكونغو مع مصر في مواقفها من قضايا المياه، وتستمر في موقفها الودي مع مصر فيما يخص مسألة نهر النيل، ففي عام ١٩٦٠م حتى عام ١٩٦١م قامت مصر بالمشاركة في قوات حفظ السلام في الكونغو أثناء فترة الحرب الأهلية في الكونغو، وفي الفترة من ٥-١٠ سبتمبر عام ١٩٦٤م شاركت مصر من خلال عضويتها في المجلس الوزاري الافريقي بأديس أبابا في التصدي للحركات الانفصالية بالكونغو الديموقراطية.(٢٢)

على أي حال فقد تميز النظام الإقليمي للتعاون في حوض النيل في مرحلة الاستقلال الوطني بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأثارت قضية قواعد الاستخلاف الدولي القانونية العديد من المشاكل الناجمة عن رغبة كل طرف في حماية مصالحة القومية والشك في إمكانيات التعاون المشترك، حيث أصبحت كل الأطراف أسيرة مصالحها الذاتية، وتوجد ثلاث عناصر هامة ورئيسية تمثل أهمية محورية لدول حوض النيل في مرحلة الاستقلال الوطني:

١-طبيعة ما ورثته الدولة عن الحقبة الاستعمارية.

٢-دور الدول الافريقية المستقلة عن الاستعمار في العمل على تدعيم الوحدة الإقليمية وإضفاء الشرعية وتحقيق شروط عملية في بناء الدولة القومية.

٣-الدول الافريقية حديثة الاستقلال تقوم بدور سياسي واقتصادي جديد، وهو يختلف عن ذات الدور الذي قامت به الدولة في معناها البرجوازي الكلاسيكي، حيث أن أي دولة فيما بعد الاستقلال تسعي لتدعيم المجتمع الديموقراطي سياسياً وتقوم بتوظيف قدر كبير من الفائض الاقتصادي في النشاط الاقتصادي الموجه.(٢٣)

على أي حال فقد مدت مصر جسور التعاون مع دول حوض النيل وعلى رأسها الكونغو، لما تشكله من عمق استراتيجي لمصر، وما يمثله نهر النيل لمصر، لذا فمنذ الستينيات زاد الاهتمام بمسألة التعاون مع دول حوض النيل، ففي عام ١٩٦٧م انطلق مشروع الهيدروميت لدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية، وقد انطلق هذا المشروع بمشاركة خمس دول فقط من دول حوض النيل، وهي مصر وكينيا وتنزانيا واوغندا والسودان، ثم انضمت إليهم الكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي، ثم انضمت إثيوبيا إليهم بصفة مراقب، وبمقتضي ذلك الاتفاق أقيمت محطات رصد في أحواض الامطار الرئيسية كبحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت، وقد تم انجاز هذا المشروع على ثلاث مراحل الاولي منها كانت في عام ١٩٦٧م استمرت المرحلتين المتبقيتين حتى الثمانينات.(٢٤)

وترجع المشكلة بالنسبة لأزمة المياه في مصر إلى أن النيل يمثل المصدر الأهم للماء في مصر، حيث أن معدل هطول المطر أدني ما يكون في مصر، ففي الأطراف الشمالية من مصر تتلقي ما بين ١٠٠-٢٠٠ مليمتر في العام، وهذه الكمية تستخدم في الزراعة المتقطعة على طول ساحل البحر المتوسط، أما عن المخزون الداخلي من المياه في مصر، فتقع المياه الجوفية في الصحراء الغربية، فعملية استخراجها عملية صعبة، ولكن يمكن أن تصل إلى ٨٥٠ مليون متر مكعب في العام دون أن ينخفض منسوب الماء إلي أكثر من ١٠٠ متر تحت مستويات الأرض، وهذه النسبة تصل إلى ١،٥% من الاحتياجات الاجمالية الفعلية لمصر، ومع أن نهر النيل أطول أنهار العالم إلا أن نسبة المياه في نهر

النيل سنوياً لا تعادل أنهار أخري أصغر منه، فعلي سبيل المثال نهر الأمازون المياه فيه حوالي ٥٥١٨ مليار متر مكعب سنوياً، الكونغو ١٢٤٨ مليار متر مكعب سنوياً.(٢٥)

وقد اشتركت الكونغو الديموقراطية مع مصر في اعداد دراسات تتعلق بالربط الكهرومائي بينهما تمهيداً لمد الشبكة إلى أوروبا، وليس لدول حوض النيل فقط، ولم يكن لدولة الكونغو مواقف مناوئة للحقوق المصرية والسودانية في مياه نهر النيل، فضلاً عن أنها لم تنكر أي اتفاقية مائية موقعة مع مصر، وخلال السنوات السابقة وحتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وبسبب عدم الاستقرار السياسي أحجمت شعوب وحكومات رواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية وهي من الدول المشتركة في المنابع الاستوائية عن المطالبة بخوض مفاوضات رسمية في شأن مياه النيل مع مصر والسودان، وذلك لثلاث أسباب:

١- أن هذه الدول وعلى رأسها الكونغو لا تعتمد على مياه النيل كمصدر رئيسي للمياه.

٢- نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي، وما يترتب على ذلك من مخاوف تتعلق بعدم قدرة هذه الدول على خوض مفاوضات ناجحة في مواجهة مصر والسودان اللتين تتمتعان بمعرفة فنية كبيرة وذات خبرات عالية في مجال إدارة النيل.

٣- عدم رغبة هذه الدول في إحداث أي مشكلات أو أزمات مع مصر، وذلك حرصاً على دعم مصر في مختلف المحافل والمجالات الدبلوماسية للاستفادة من ثقلها على المستويين الإقليمي والدولي.(٢٦)

وما يفسر عدم اعتراض الكونغو على أي مسألة تتعلق بمياه نهر النيل في مصر أو السودان، هو أنها ليست في حاجة إلى مياه نهر النيل، فهي يطلق عليها شلال المياه المتدفق حيث يبلغ متوسط الامطار فيها ١٦٦٦ مم، ويتراوح المعدل العام للأمطار ما بين ٨٠٠ سم إلى ٢٥٠٠ سم، وفضلاً عن أمطارها الغزيرة فهناك نهر الكونغو، الذي يعتبر ثاني أطول أنهار القارة بعد نهر النيل، إلا أنه الأكبر من حيث المساحة، والأغدق من حيث التصريف، حيث يبلغ إيراده المائي نحو ٤١ ألف م٣/ الثانية، وبذلك يكون إيراده السنوي حوالي ١٢٦٠ مليار م٣ أي نحو ١٥ مثلاً لإيراد نهر النيل، ويمتاز نهر الكونغو بعدد من الخصائص:

١-قوة تصريفه، حيث أنه يصبغ المحيط الاطلنطي بلون الطمي لمسافة تزيد عن ٥٠ كيلو من الساحل.

٢-نهر دائم الجريان.

٣-يتجل نهر النيل شمالاً ليصب في البحير الأبيض المتوسط، بينما يتجه نهر الكونغو غرباً ليصب في المحيط الاطلنطي الجنوبي.

٤-يستخدم نهر الكونغو في جميع الأغراض، الملاحة والري وتوليد الكهرباء وغيرها.

٥-يبلغ اجمالي المياه السطحية في الكونغو ٥٩٤ مليار م٣، والمياه الجوفية ٤٠٠ مليار م٣، ولا تمثل مياه النيل إلا نحو ٠،٠٢% من هذه الإيرادات المائية، ومساحة حوض النيل بها تمثل أقل من ١%.

وبالتالي فإن اهتمامات الكونغو مياه نهر النيل ليست على مستوي باقي الدول، بل وربما الكونغو لا توجد لديها اهتمامات أصلاً بمياه النيل، إلا ما ينتج من الانعكاسات الاقتصادية والسياسية المتنامية بين دول حوض النيل.[٢٧]

على أي حال فقلة مياه نهر النيل تمثل مشكلة خطيرة وكبيرة لمصر، حيث ان المياه تلعب دوراً هاماً على مستوي التنمية في مصر بكافة مجالاتها وتقدم الدولة[٢٨]، ويمثل نهر النيل شريان الحياة لكل عوامل الحضارة والتقدم على أرض مصر[٢٩]، ومع تزايد السكان المطرد في مصر، فضلاً عن تفاقم المشاكل الاقتصادية أيضاً، وتزايد اعتماد الدولة على الخارج في كل شيء، وانخفاض نصيب الفرد من المياه وبالتالي نصيبه من الأرض الزراعية، يؤثر سلباً على مصر.[٣٠]

فضلاً عن ان المصالح القومية المصرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنهر النيل وموارد المنطقة التي تعتبر العمق الاستراتيجي لمصر، فهذا الاعتماد الشديد لمصر على المياه العذبة من نهر النيل يعني أن أي تهديد لتدفق المياه يتجرم مباشرةً إلى تهديد أساسي للأمن القومي المصري، لذا فإن فكرة تامين موارد النيل لها أهمية قصوي في السياسة المصرية الخارجية، لذا فعلي مصر أن تتتبع سياسة خارجية متسقة في كافة المجالات تجاه دول حوض النيل.[٣١]

ثالثاً إسرائيل ومياه نهر النيل

كانت إسرائيل مصدراً لتهديد الامن المائي المصري، وخير مثال على ذلك أن مسألة المياه كانت من أهم المواضيع التي أولتها الحركة الصهيونية أهمية كبري منذ نشأتها، واعتبر رواد الحركة الصهيونية موضوع المياه إحدى المقومات الأساسية لقيام وانشاء الدولة الصهيونية وضمان توسعها واستمراريتها، فكانت مسألة المياه والأرض من أهم المبادئ التي أتي بها مؤتمر بازل الصهيوني الذي عقد في سويسرا في عام ١٨٩٧م، وأعلن حينها تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية أن هذا المؤتمر وضع أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد إلى نهر الليطاني، كما أعلن ديفيد بن غوريون أن اليهود يخوضون معركة المياه مع العرب وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير اليهود.(٣٢)

وقد رأي مفكرو الحركة الصهيونية آنذاك ضرورة التعاون مع بريطانيا التي كان لها تأثير كبير على محمل المتغيرات في المنطقة، وخاصة مع التراجع العثماني في التأثير على الأحداث الدولية، وفي عام ١٨٧٣م بدأ التعاون بين الحركة الصهيونية وبريطانيا في مجال المياه، حيث بعثت الجمعية العلمية البريطانية مجموعة من الباحثين إلى فلسطين برئاسة الجنرال تشارلز وارن من أجل رصد الموارد المائية في فلسطين.(٣٣)

على أي حال فكانت إسرائيل تطمع في تحويل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء، على أي حال فقد أخفقت الحركة الصهيونية في اقناع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالسماح للهجرة اليهودية أن تكون على نطاق واسع لاستيطان فلسطين، فاتجهت انظار الحركة الصهيونية و تيودور هيرتزل إلى سيناء، فاحولت الحركة التقرب أكثر إلى بريطانيا من أجل استيطان شمال سيناء، وبالفعل في عام ١٩٠٢م تم تشكيل لجنة من ثمانية أعضاء من الانجليز واليهود وكان ذلك بهدف دراسة استيطان شمال سيناء، وأكدت اللجنة على ضرورة إقامة الدولة اليهودية المقترحة في اطار الإمبراطورية الإنجليزية وليس العثمانية، ومن ثم الحصول على موافقة بريطانيا بجلب مياه النيل إلى سيناء وبالتالي تحوليها إلى فلسطين، ولكن معارضة الدولة العثمانية ومصر أدت لاعتذار بريطانيا عن تنفيذ ذلك المشروع.(٣٤)

فقد سيطرت فكرة الأرض والماء على القيادة الصهيونية بشكل كامل، وفي الستينيات كانت مسألة حصول إسرائيل على المياه من نهر النيل مسألة ضرورة استراتيجية لها، وكانت الصحف في إسرائيل تنشر يومياً دعوات للاقتصاد في استخدام المياه.[٣٥]

وتعتبر قارة افريقيا ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، وتبلغ مساحتها ٣٠٢ مليون كيلومتر مربع، وعليه فإن قارة بهذا الحجم وبما فيها من موارد وما لها من موقع فكان لابد من أن تكون هدفاً للسياسة الإسرائيلية، فضلاً عن رغبتها في تأمين حدودها وضمان أمنها وتفوقها العسكري والاقتصادي.[٣٦]

ومن أجل التقرب من الكونغو قامت إسرائيل في عام ١٩٦٣م بالاستجابة لطلبات من الأمم المتحدة والكونغو ودربت في إسرائيل مدربي المظلات وسرية مظلات من زائير، وفي عام ١٩٦٤م أنشأت إسرائيل مدرسة مظلات في زائير تقوم فيها بتدريب جنود وقادة وحدات الجيش الكونغولي، كما أن إسرائيل احتفظت في الكونغو بوفد عسكري مكون من ١٠-١١ ضابطاً بشكل دائم، كل ذلك من أجل التقرب إلى الكونغو من اجل أهميتها، فضلاً عن الضغط المائي الذي يمكن أن تمارسه على مصر، وبذلك تم ربط نظام الحكم في الكونغو بإسرائيل، على أي حال ففي سلسلة التعاون بين إسرائيل والكونغو في أوائل السبعينيات، باعت إسرائيل ذخيرة وسلاحاً للكونغو بقيمة ٣٨ مليون دولار.[٣٧]

ففي السبعينيات تجددت الاطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل، فتقدمت إسرائيل بمشروعات محددة إلى القيادة المصرية ومنها مشروع اليشع كالي ومفاده نقل مياه نهر النيل عبر انابيب تحت قناة السويس بجوار الإسماعيلية وفي الجانب الآخر تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة، وتقع في الشمال الغربي قرب طريق العريش-القنطرة، ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة-العريش خان يونس، وهناك يتفرع مجري المياه إلى فرع باتجاه قطاع غزة والآخر باتجاه أوفاكيم وبير سبع، ويصل طول القناة من الإسماعيلية وحتى خان يونس بكل تفرعاتها إلى نحو ٢٥٠ كيلومتر مربع [٣٨]، وكان مشروع اليشع كالي يهدف في مجمله إلى نقل ١% من مياه نهر النيل إلى إسرائيل أي ما يساوي ٨٠٠ مليون متر مكعب، وأكد كالي على أن الغرض الأساسي من المشروع هو دعم السلام في المنطقة، وإيجاد حل لمشكلات إسرائيل المائية.[٣٩]

رغم رفض القيادة المصرية لمشروع اليشع كالي إلا أن إسرائيل لم تتوقف عن محاولاتها لتوصيل المياه لإسرائيل عن طريق نهر النيل، فقد طرح شاؤول ارلوزدروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية عام ١٩٧٧م مشروعاً سمي بمشروع النيل الأبيض والازرق، وكان يري أنه هناك ثلاثة بدائل تتناول دفع مياه النيل وكلها قائمة على نفس العملية الهندسية، وعلى ذلك يتم حفر ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس يكون مصدرها قناة المياه العذبة، وتقوم تلك القنوات برفع المياه إلى نقطة سحب رئيسية في سيناء وفي محطة الضخ يتم رفع المياه إلى ارتفاع يبلغ ١٠ أمتار، ويتم دفعها بقوة على طول ساحل سيناء، وفي قناة مفتوحة، ومنها تتفرع ثلاثة قنوات فرعية إلى شبكات الري التي تغذي المستوطنات، وطرف القناة يعبر الحدود وينقل المياه إلى شبكة الري الموجودة شمال غرب النقب، وطبقاً لذلك المشروع فإنه سيتم تحويل ٨٥٠ مليون متر مكعب لمشروعات الري في النقب، فضلاً عن تحويل ١٥٠ ميلون متر مكعب من المياه للري بقطاع غزة، ووفقاً للدراسات المبدئية الإسرائيلية تبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه النيل لتصل إلى إسرائيل نحو ١٢ سنتاً أمريكيا تشمل ٤ سنتات لمصر آنذاك.(٤٠)

وقد صرح البروفيسور بنسفي إكشطابين رئيس قسم الاقتصاد بجامعة تل أبيب، أن جلب المياه من مصر إلى قطاع غزة يعتبر أرخص تكلفة لإسرائيل من التفكير في أنهار أخري توجد بالمنطقة، حيث أن المسافة لا تزيد عن ٣٠٠ كيلومتر مربع، ولكن احتمالية رفض مصر لأي مشروع مائي إسرائيلي يجعلها تفكر في حيل أخري من أجل الحصول على المياه من نهر النيل.(٤١)

فقد كانت إسرائيل تتميز بعلاقات جيدة ومميزة مع الكونغو وكينيا واثيوبيا واريتريا، فضلاً عن علاقات أخري على مستويات متفاوتة مع رواندا وبوروندي وأوغندا وتنزانيا، ولا شك في أن هذه العلاقات قد ساعدتها في تغيير التوازنات الإقليمية في افريقيا والشرق الأوسط، مما ساعدها في تعاظم مطامعها في مياه النيل.(٤٢)

أما عن الموقف المصري تجاه هذه المشاريع فقد أعلن الرئيس محمد أنور السادات بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، أنه يعتزم توصيل مياه النيل إلى التي ستروي سيناء إلى صحراء النقب وذلك في إطار التعاون مع إسرائيل، ودليلاً على حسن الجوار مع

إسرائيل، وفي عام ١٩٧٩م أمر السادات بحفر ترعة السلام، ووعد من جديد بنقل المياه إلى القدس تحت مسمي مشروع زمزم الجديد، وأرسل السادات إلى الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس وذكر فيها أن مصر تعرض مد إسرائيل بجزء من حصتها المائية لاستخدامها في إعادة إسكان المستوطنين في منطقة النقب بعد اخلائهم المستوطنات القائمة في غزة والضفة الغربية، ولكن حينها طالب بيجن بضرورة فصل مسألة مياه النيل عن مسالة اخلاء المستوطنات في الضفة والقطاع، ولكن بعد اغتيال السادات وضم القدس الشرقية وما تبع ذلك من ازدياد حركة الاستيطان، توقف الحديث عن تنفيذ المشروع [٤٣]، بعدها نشب بين مصر وإسرائيل ما يسمي بالحرب الباردة بينهما خصوصاً بعد أن استعادت إسرائيل علاقاتها مع معظم الدول الافريقية منذ نهاية السبعينيات.[٤٤]

ولم تتوقف إسرائيل عن محاولاتها في التقرب إلى مناطق منابع نهر النيل وعلى رأسها الكونغو، لكي تشكل ضغطاً على مصر لتوافق على مساعيها المائية، فحرصت كل الحرص على التواجد في منطقة البحيرات العظمي، وكان ذلك ضمن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يدعو إلى ضرورة البقاء في المناطق الحساسة ذات الأهمية الاستراتيجية.[٤٥]

كما أن السادات قام باللعب سياسياً بمسألة توصيل مياه النيل لإسرائيل، للحصول على سرعة التبكير بموعد الانسحاب الإسرائيلي من سانت كاترين، حيث صرح في احتفالية نقابة المهن الزراعية في عام ١٩٨٠م بأن مصر تقذف بأكثر من ٦ مليارات من المياه العذب في البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فقد ساعد هذا الامر على تسريع الانسحاب الإسرائيلي من سانت كاترين على أمل توصيل المياه إليها.[٤٦]

وبسبب عدم تلبية المطالب الإسرائيلية المائية تجاه نهر النيل في مصر، ظهرت المشكلات بين مصر وأثيوبيا، والتي دفعت الرئيس السادات في عام ١٩٨٠م ليعبر عن أن الماء هو السبب الرئيسي الذي يمكن أن يدفع مصر للحرب مرة أخري، وكان هذا التهديد موجهاً بالتحديد إلى أثيوبيا.[٤٧]

وفي نفس الوقت حاولت مصر تحسين علاقتها بشكل أفضل مع الدول الافريقية وخصوصاً دول حوض النيل مثل الكونغو ورواندا وبورندي وبقية دول حوض النيل، واتبعت معهم سياسة متوازنة نوعاً ما.[٤٨]

على أي حال فقد كانت إسرائيل تهدف من وراء اهتمامها بدول حوض النيل إلى:

١-الأهداف السياسية: حيث أن إسرائيل تسعي إلى تدعيم علاقاتها الدولية مع دول المنطقة، فضلاً عن تدعيم وضعها الدولي، والحصول على تأييد الرأي العام في المحافل الدولية.

٢-الأهداف الاقتصادية: تحاول إسرائيل السيطرة على الأسواق الافريقية، واستيراد المواد الخام من افريقيا بأرخص الاثمان.

٣-الأهداف في المجال الأمني والاستراتيجي:

أ- كانت إسرائيل ترغب في الوصول إلى مجموعة حوض النيل التي تعد بمثابة العمق الاستراتيجي للدول العربية.

ب- ويتمثل في تحقيق الوجود العسكري الفعال في المنطقة نظراً للأهمية الحيوية والأمنية لإسرائيل.[٤٩]

ملحق رقم (١)

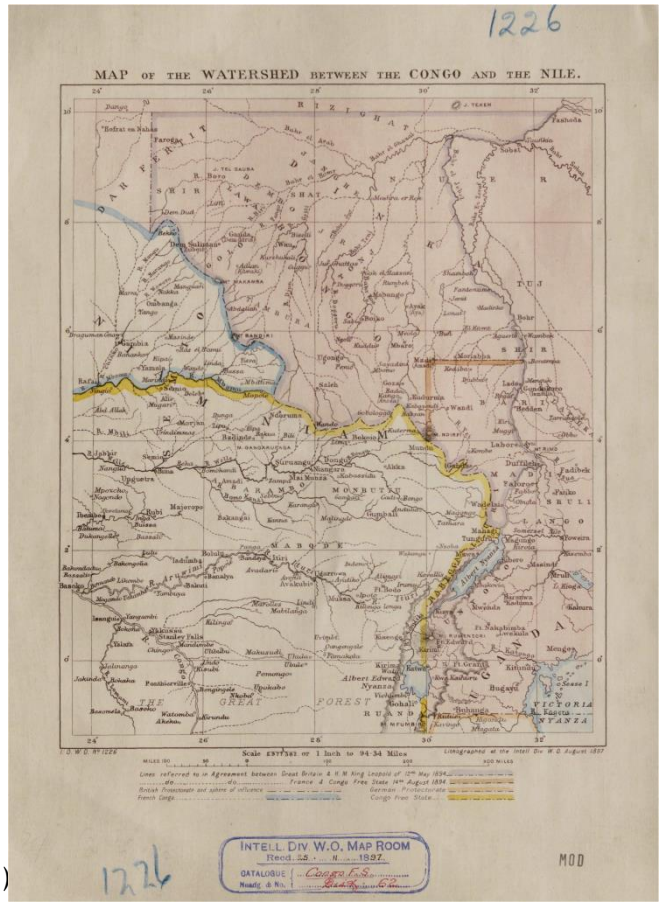

(٥٠)

ملحق رقم (٢)

CONFIDENTIAL.

6588

Memorandum by Sir Clement Hill respecting the Congo State and the Nile Basin.

THE Anglo-German Agreement, by which the western watershed of the Nile Basin was placed within the British sphere, was signed on the 1st July, 1890. It states that the sphere in which the exercise of influence is reserved to Great Britain is bounded "to the north by a line commencing on the coast at the north bank of the mouth of the River Juba; thence it ascends that bank of the river, and is conterminous with the territory reserved to the influence of Italy in Gallaland and Abyssinia as far as the confines of Egypt. To the west by the Congo Free State, and by the western watershed of the basin of the Upper Nile."

The Protocols of Demarcation with Italy were signed on the 24th March and the 15th April, 1891.

Article 1 of the former states that "the line of demarcation in Eastern Africa between the spheres of influence respectively reserved to Great Britain and Italy shall follow from the sea the mid-channel of the River Juba up to latitude 6° north," the line then following "the 6th parallel of north latitude up to the meridian 35° east of Greenwich, which it will follow up to the Blue Nile." The Protocol of the 15th April completed this demarcation towards the north. The line starts from Ras Kasar on the Red Sea, and finally having followed the Rebad for the short distance between the confluence of the Kor Lemsen and the intersection of 35° east longitude, Greenwich, "identifies itself in a southerly direction with that meridian until it meets the Blue Nile."

[277] B

In May 1890 an Agreement was made on behalf of the Congo State with Sir W. Mackinnon, by which Sir William agreed that he would waive any rights which the Imperial British East Africa Company, of which he was Chairman, might obtain in the Western Nile Basin in favour of the State in return for certain advantages to be granted to the Company. It may not be necessary to go into the question of this Agreement, which the King of the Belgians subsequently appealed to as giving him a title to the Nile Basin, but which was repudiated by Lord Salisbury and Lord Rosebery on the grounds that it was not accepted by Her Majesty's Government, and that the Company never obtained any rights north of the Albert Nyanza which could be waived in accordance with it. The discussion has now only historical value.

In February 1892 Her Majesty's Government were informed that a Congo State expedition was on its way to Lado, or some other place on the Nile, with a view to taking possession of the countries formerly under the rule of Emin Pasha. They at once protested at Brussels, demanding an assurance that no attempt would be made to extend the dominion of the State over the western watershed of the Nile reserved to Great Britain by the Agreement with Germany of 1890.

His Majesty demurred, appealing to the Mackinnon arrangement, and the protest was energetically renewed on the grounds that that arrangement could not affect the territorial rights of Great Britain, and that it was an unprecedented step for a friendly State to send a secret expedition with orders to appropriate territory openly claimed by another Power. The discussion was continued through 1892 and 1893 without any satisfactory assurances or information as to the destination of the expedition being given by the Congo State. It was closed by the Agreement of the 12th May, 1894, by which the King of the Belgians accepted leases from Her Majesty's Government of the greater part of the territory in question, and the Congo State recognized the British sphere. When this Agreement was signed notes were exchanged between Her Majesty's Minister in Brussels and the Representative of the Congo State, recording the assurance "that the parties to the Agreement do

not ignore the claims of Turkey and Egypt in the basin of the Nile."

The Agreement evoked strong feeling in France, and by an arrangement entered into by the French Government with the Congo State on the 14th August, 1894, the latter bound itself to renounce all occupation, and to exercise in the future no political influence west or north of a defined line.

By this engagement the State is debarred from entering the greater part of the leased territory.

It must, however be remembered that the leases are not given to the State, but to the King of the Belgians personally.

The French Government also addressed Her Majesty's Government on the subject. M. Decrais, on the 28th May, formulated the most express reserves with regard to the Agreement of the 12th May, the stipulations of which appeared to his Government to be in contradiction to the Agreements between France and the Independent State, as well as to the international situation of the basin of the Upper Nile.

On the 5th June M. Decrais spoke in general terms of the feeling aroused in France by the Agreement. He was told that Her Majesty's Government were quite willing to discuss the grounds of the French objections, and to enter into a general review of all African questions pending between the two Governments, with the exception of Egypt. He agreed that there was no advantage in raising a discussion at the moment on Egypt.

On the 7th June a discussion took place in the French Chambers, when M. Hanotaux stated that the French Government considered the Convention concluded on the 12th May as null and void; adding that the French outposts had been reinforced to guard against surprises, and that any necessary troops would be sent out without delay. A vote was unanimously passed expressing confidence that the Government would make French rights respected.

A few days later Lord Dufferin had an interview with M. Hanotaux, recorded in his despatches Nos. 162 and 163 of the 13th June. Lord Dufferin felt the difficulty of reproducing M. Hanotaux' arguments even in long despatches, and it is still more difficult to do so in a summary.

They may perhaps be summed up by quoting Lord Dufferin's words from the despatch No. 163: "I am convinced that, in their quarrel with Belgium, and in the violence of their opposition to the Agreement of the 12th May, the real desire of the French is to prevent us from establishing ourselves, whether theoretically, as represented by the Congo State, or materially, in our own persons, on the Bahr-el-Ghazal and in the Valley of the Nile, and perhaps to anticipate us in the occupation of those districts."

His Excellency had asked for, and M. Hanotaux had promised, a written statement of the French objections; but the latter subsequently explained that, on further consideration, he thought such a written statement would be premature, and that verbal discussions would give more room for elasticity in the pretensions or demands which might be set forth. Accordingly, on the 20th June, Lord Dufferin had a further verbal discussion, but the only solution suggested by M. Hanotoux was, the complete and immediate abrogation on the part of Her Majesty's Governmen and the King of the Belgians of all the provisions of the 12th May Agreement.

On the 29th June his Excellency had another conversation with M. Hanotaux. It chiefly turned on the wish of the French Government to induce us to annul the Agreement relating to the leases. Lord Dufferin inquired whether this meant that, if we induced the King of the Belgians to surrender the jurisdiction we had granted him over the Bahr-el-Ghazal and the lease of the Nile Valley, France would recognize the Anglo-German Convention. M. Hanotaux declined to commit himself; nor would he give a direct reply when Lord Dufferin asked whether he could give Her Majesty's Government an assurance that no such outrageous step as an occupation by French troops of a position within the territory dealt with in the Agreement was in contemplation. Lord Dufferin then warned him that the unprovoked irruption of French troops into the territory in question would exasperate public opinion in England, and produce a situation fraught with danger to the peaceable relations of the two countries. On the 17th July Lord Kimberley told M. Decrais that Her Majesty's Government could do nothing without knowing the precise nature of the French

(٥١)

الهوامش:

(*) الكونغو: كان يطلق على الكونغو في عهد الاستعمار البلجيكي بالكونغو البلجيكي، وبعد حصول الكونغو على استقلالها في عام ١٩٦٠م تم تغيير اسم البلاد إلى الكونغو ليوبولدفيل ثم الكونغو كينشاسا حتى عام ١٩٧٠م، وبعد تولي موبوتو إدارة الحكم في البلاد تم إطلاق اسم زائير على البلاد، واستمرت تلك التسمية حتى عام ١٩٩٧م، وبعد وصول لوران كابيلا إلى الحكم تم إطلاق اسم جمهورية الكونغو الديموقراطية على البلاد، والتي تزال سارية حتى الآن. انظر: رجاء إبراهيم سليم: الأزمة الكونغولية وتداعياتها، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، العدد ١٣٥، ١٩٩١م، ص ٤١؛ مهند النداوي: إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، المنهل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م، ص ٦٣.

انظر الملحق رقم (١).

Great Britain: IDWO 1226, Map of the Watershed between the Congo and the Nile, Ministry of Defense Maps, War Office General Staff Geographical Section, 1897.

(١) جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٨٧م، ص ٧٨٢.

(٢) محمود أبو العينين: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ٢٣١.

(*) بحيرة فكتوريا: هي ثاني أكبر بحيرة للمياه العذبة في العالم من حيث المساحة والأكبر في افريقيا، بالإضافة إلى أنها أكبر بحيرة استوائية في العالم، وتبلغ مساحتها ٦٨٨٧٠ كيلومتر مربع، وهي تطل على كينيا واوغندا وتنزانيا وتضم البحيرة حوالي ٣٠٠٠ جزيرة، وقد أصحب بعضها وجهة لكثير من السياح، وينبع من هذه البحيرة نهر النيل الأبيض. انظر: مجلة افريقيا قارتنا: بحيرة فكتوريا، القاهرة، مصر، العدد ٣، ٢٠١٣م، ص١.

(3) Haitham B.A. Hassan, and Eitemad S.O. Mohamd: Egyptian Water Security in view of the Risks Emerged by Construction of the Renaissance Dam, Middle East Journal of Agriculture, Vol.7, Issue,3, 2018, P. 837.

وانظر أيضاً: مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي: الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام ١٩٩٩م، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بحوث تاريخية، كلية التربية الأساسية، جامعة سومر، العراق، الجزء ٣، العدد ٣٠، ٢٠١٨م، ص ١١٧؛ محمد خميس الزوكة: جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م، ص ص ٤٦٦-٤٦٨؛ محمد طلعت يدك: المسئولية المدنية عن الاضرار بمياه النيل، المؤتمر الخامس عن القانون والبيئة، في الفترة من ٢٣-٢٤ ابريل ٢٠١٨م، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص ٤.

(٤) Simon Jonas Augusto: From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, PhD. ,Swiss federal institute of technology, Zurich, 2003, P. 1.

وانظر أيضاً: السيد فليفل: الأزمة المائية في حوض نهر النيل المسيرة والمصير، مجلة قراءات، القاهرة، مصر، العدد ٦، ٢٠١٠م، ص ٤٨.

(٥) جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، الطبعة الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، ص ص ٣٤٣-٣٤٤؛ أدولف أرمان: ديانة مصر القديمة، ترجمة عبدالمنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م، ص ١٨.

(٦) ناصر فياض: اغتيال نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م، ص ص ١٠-١١.

(٧) مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي: المرجع السابق، ص ١١٨.

(٨) أسامة على زين العابدين: مستقبل التعاون والتكامل السياسي بين دول حوض النيل في إطار السياسات المائية، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، في الفترة من ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠م، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر، ص ٤٠٦.

(٩) سيد محمد موسي حمد: مصر ودول حوض النيل، المجلد ٢٢٥ من تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، ٢٠٠٣م، ص ص ١٤٥-١٤٨؛ رمزي سلامة: مشكلة مياه النيل في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م، ص ص ٣٦-٣٨؛ ألن مورهيد: النيل الأزرق، ترجمة نظمي لوقا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٦م، ص ص ٤٩-٥١.

(10) Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interests, African Sociological Review vol. 11, No.1, 2007, p. 26.

(١١) Winston S., Churchill: The River War, Graf Publishers, Carroll, New York, United State of America, 2000, pp.1-5, 20-25.

(١٢) سمير عبد الملاك منصور: اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، المجلد ١١، العدد ٣٩، ٢٠١٣م، ص ص ٩-١٠.

F.O: 881/6588, ,Memorandum by Sir Clement Hill Respecting the Congo State and the Nile Basin, confidential, Foreign Office, 24, Apr. 1895.

انظر الملحق رقم (٢).

(١٣) أيمن عباس دياب: العلاقات المصرية الكونغولية ١٩٥٢-١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٥م، ص ١٥٥.

([14]) Arthur Okoth-Owiro: the Nile treaty State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties, Konrad Adenauer Foundation, Nairobi, Kenya, 2004, P. 4.

وانظر أيضاً: مغاوري شحاتة دياب: نهر النيل: بين التحديات والفرص، المنهل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م، ص ١٢١؛ سمير عبد الملاك منصور: المرجع السابق، ص ١٠؛ عبد العظيم أبو العطا: نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٥م، ص ١٠.

([15]) Haitham B.A. Hassan, and Eitemad S.O. Mohamd: Op. Cit., P. 840.

وانظر أيضاً: دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الإدارة الافريقية، بحث عن مياه النيل، محفظة ٣٤، ملف رقم ٥، ١٩٦٤/٧/٧م؛ مغاوري شحاتة دياب: المرجع السابق، ص ١٢١؛ رشدي سعيد: نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، در الهلال، القاهرة، مصر ٢٠٠١م، ص ٢٧٨.

([١٦]) هاني نبيل صبحي شراب: الأمن المائي العربي نهر النيل نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٥م، ص ٥٨.

([17]) Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: Op. Cit., P. 32.

([١٨]) شوقي عطا الله الجمل: دور مصر في افريقيا في العصر الحديث، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٤م، ص ص ١٩٦-٢٠٠؛ انظر أيضاً: جمال حمدان: المرجع السابق، ص ص ٩٣٦-٩٣٧.

Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: Op. Cit., P. 34.

([19]) Simon Jonas Augusto: Op. Cit., P. 105.

([20]) Yaekob Mekuria Abawari: Conflict and Cooperation among the Nile Basin Countries with Special Emphasis on the Nile Basin Initiative (NBI), M.A, Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, 2011, P. 22. ,

وانظر أيضاً: حسن على الشريف: دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوي الدولية والمحلية منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٥٦-٢٦١؛ دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الإدارة الافريقية، بحث عن مياه النيل، المصدر السابق.

([٢١]) الصادق المهدي: مياه النيل الوعد والوعيد، الطبعة الأولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٣٨.

([٢٢]) أسامة محمد سلام: الصراع على مياه النيل: أعظم تحديات مصر ما بعد الثورة، الطبعة الأولي، أمبريال بعابدين، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م، ص ٢١٤.

(٢٣) أنس مصطفي كامل: نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، العدد ١٠٥، ١٩٩١م، ص ص ١٩-٢٠.

(٢٤) أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٢٥) رشدي سعيد: مستقبل الاستفادة من مياه النيل إلى أين؟، الطبعة الأولي، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ص ص ١٠-١٤.

(٢٦) أسامة محمد سلام: المرجع السابق، ص ٢٠١؛ مغاوري شحاتة دياب: المرجع السابق، ص ١٢١.

(٢٧) محمد سلمان طايع: مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م، ص ص ١١٥-١٢٠.

Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: Op. Cit., P. 31.

(٢٨) أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٠-٢١.

(٢٩) دعاء زكريا: تنمية الموارد المائية فى الوطن العربي، دار كتاب Ktab INC، ٢٠٠٩م، ص ١٧.

(٣٠) أيمن السيد عبد الوهاب: المرجع السابق، ص ٢١.

(٣١) Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: Op. Cit., P. 29.

(٣٢) نبيل فارس: حرب المياه فى الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٢٤٤؛ عفيف البرزى: إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م، ص ١٥.

(٣٣) نهاد معاوية عكاشة هلال: دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاقية أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٣م، ص ٥٨.

(٣٤) أيمن عباس دياب: المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٣٥) دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥٤٢، وثيقة رقم ٢، الأرشيف السري الجديد، وثيقة بشأن تدفق مياه الأردن إلى النقب، ١٩-١١-١٩٦٣م.

(٣٦) أسامة عبد الرحمن الأمين: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا إثيوبيا نموذجاً وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات افريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، العد ٤٩، ٢٠١٣م، ص ١٧٨.

(٣٧) آريه عوديد: إسرائيل وافريقيا: العلاقات الإسرائيلية الافريقية، ترجمة عمرو زكريا خليل، الطبعة الأولي، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إدمكو)، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م، ص ص ٨١-٨٢,

(٣٨) أيمن عباس دياب: المرجع السابق، ص ١٦٢-١٦٣.

(٣٩) نبيل فارس: المرجع السابق، ص ٢٧٢؛ محمد الشافعي، محمد يوسف: السد العالي: هرم الإرادة المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م، ص ٢٧٣-١٧٤.

(٤٠) محمد النعمان: النيل أسيرا، قضايا عربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص ص ٢٩٩-٣٠٠؛ انظر أيضاً: نبيل فارس: المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٤١) ناصر فياض: المرجع السابق، ص ص ٨١-٨٢.

(٤٢) محمد نبيل الشيمي: العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد ١٥٨، ٢٠٠٤م، ص ص ٩-١١؛ حلمي شعراوي: كيف تفكر إسرائيل والولايات المتحدة في مياه النيل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ص ص ١١٩-١٢٢.

(٤٣) نهاد معاوية عكاشة هلال: المرجع السابق، ص ص ١٣٩-١٤٠.

(٤٤) طارق المجذوب: لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، الطبعة الأولي، شركة رياض الريس للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٨٠.

(٤٥) نهاد معاوية عكاشة هلال: المرجع السابق، ص ص ٤٠-٤١.

(٤٦) حنفي مصطفي حنفي: عشاق النيل، ببليوجرافيا شارحة لأربعة وستين كتاباً عن نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م، ص ص ٤٥-٤٦.

(٤٧) Natan Aslake Ejigu: Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile: Cause for Cooperation or Conflict among Egypt, Ethiopia and Sudan, M.A, School of Social Sciences and Humanities, University of Tampere, Finland, 2016, P.9.

وانظر أيضاً: أحمد على مصطفي حسين: إسرائيل ومياه النيل صراع لا ينتهي، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، العدد ١٦٠، ٢٠١٤م، ص ٢٠٥.

(٤٨) نهاد معاوية عكاشة هلال: المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٤٩) أيمن عباس دياب: المرجع السابق، ص ١٦٥.

(50) Great Britain: IDWO 1226, Map of the Watershed between the Congo and the Nile, Ministry of Defense Maps, War Office General Staff Geographical Section, 1897.

(51) F.O: 881/6588, ,Memorandum by Sir Clement Hill Respecting the Congo State and the Nile Basin, confidential, Foreign Office, 24, Apr. 1895.

المصادر

المصادر العربية

١- أحمد على مصطفي حسين: إسرائيل ومياه النيل صراع لا ينتهي، مجلة شئون عربية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، القاهرة مصر، العدد ١٦٠، ٢٠١٤م.

٢- أدولف أرمان: ديانة مصر القديمة، ترجمة عبدالمنعم أبو بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.

٣- آريه عوديد: إسرائيل وافريقيا: العلاقات الإسرائيلية الافريقية، ترجمة عمرو زكريا خليل، الطبعة الأولي، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إدمكو)، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م.

٤- أسامة عبد الرحمن الأمين: التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا إثيوبيا نموذجاً وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات افريقية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، العد ٤٩، ٢٠١٣م.

٥- أسامة علي زين العابدين: مستقبل التعاون والتكامل السياسي بين دول حوض النيل في إطار السياسات المائية، مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص والتحديات، في الفترة من ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠م، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر.

٦- أسامة محمد سلام: الصراع على مياه النيل: أعظم تحديات مصر ما بعد الثورة، الطبعة الأولي، أمبريال بعابدين، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.

٧- ألن مورهيد: النيل الأزرق، ترجمة نظمي لوقا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٦٦م.

٨- أنس مصطفي كامل: نحو بناء نظام جديد للتعاون الإقليمي في حوض النيل، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، العدد ١٠٥، ١٩٩١م.

٩- أيمن السيد عبد الوهاب: مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.

١٠- أيمن عباس دياب: العلاقات المصرية الكونغولية ١٩٥٢-١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ٢٠١٥م.

١١- جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٨٧م.

١٢- جورج بوزنر وآخرون: معجم الحضارة المصرية القديمة، ترجمة أمين سلامة، الطبعة الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.

١٣- حسن على الشريف: دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوي الدولية والمحلية منها، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.

١٤- حلمي شعراوي: كيف تفكر إسرائيل والولايات المتحدة في مياه النيل، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
١٥- حنفي مصطفي حنفي: عشاق النيل، ببليوجرافيا شارحة لأربعة وستين كتاباً عن نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
١٦- دار الوثائق القومية: وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٥٤٢، وثيقة رقم ٢، الأرشيف السري الجديد، وثيقة بشأن تدفق مياه الأردن إلى النقب، ١٩-١١-١٩٦٣م.
١٧- دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الإدارة الافريقية، بحث عن مياه النيل، محفظة ٣٤، ملف رقم ٥، ١٩٦٤/٧/٧م.
١٨- دعاء زكريا: تنمية الموارد المائية فى الوطن العربي، دار كتاب Ktab INC، ٢٠٠٩م.
١٩- رجاء إبراهيم سليم: الأزمة الكونغولية وتداعياتها، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، مصر، العدد ١٣٥، ١٩٩١م.
٢٠- رشدي سعيد: مستقبل الاستفادة من مياه النيل إلى أين؟، الطبعة الأولي، مركز البحوث العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
٢١- رشدي سعيد: نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، در الهلال، القاهرة، مصر ٢٠٠١م.
٢٢- رمزي سلامة: مشكلة مياه النيل في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م.
٢٣- سمير عبد الملاك منصور: اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر، المجلد ١١، العدد ٣٩، ٢٠١٣م.
٢٤- السيد فليفل: الأزمة المائية في حوض نهر النيل المسيرة والمصير، مجلة قراءات، القاهرة، مصر، العدد ٦، ٢٠١٠م.
٢٥- سيد محمد موسي حمد: مصر ودول حوض النيل، المجلد ٢٢٥ من تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، ٢٠٠٣م.
٢٦- شوقي عطا الله الجمل: دور مصر في افريقيا في العصر الحديث، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٤م.
٢٧- الصادق المهدي: مياه النيل الوعد والوعيد، الطبعة الأولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.

٢٨- طارق المجذوب: لا احد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، الطبعة الأولي، شركة رياض الريس للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
٢٩- عبد العظيم أبو العطا: نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٥م.
٣٠- عفيف البرزى: إسرائيل والمياه العربية، دار الحقائق، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
٣١- مجلة افريقيا قارتنا: بحيرة فكتوريا، القاهرة، مصر، العدد ٣، ٢٠١٣م.
٣٢- محمد النعمان: النيل أسيرا، قضايا عربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٧٩م، ص ص ٢٩٩-٣٠٠؛ انظر أيضاً: نبيل فارس: المرجع السابق.
٣٣- محمد خميس الزوكة: جغرافية المياه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٨م.
٣٤- محمد سلمان طايع: مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.
٣٥- محمد طلعت يدك: المسئولية المدنية عن الاضرار بمياه النيل، المؤتمر الخامس عن القانون والبيئة، في الفترة من ٢٣-٢٤ ابريل ٢٠١٨م، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.
٣٦- محمد نبيل الشيمي: العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، العدد ١٥٨، ٢٠٠٤م.
٣٧- محمود أبو العينين: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولي، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م.
٣٨- مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي: الجذور التاريخية لأزمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام ١٩٩٩م، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بحوث تاريخية، كلية التربية الأساسية، جامعة سومر، العراق، الجزء ٣، العدد ٣٠، ٢٠١٨م.
٣٩- مصعب عطية ذنون الزبيدي، أحمد حاشوش عليوي الحجامي: المرجع السابق، ص ١١٨.
٤٠- مغاوري شحاتة دياب: نهر النيل: بين التحديات والفرص، المنهل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.
٤١- مهند النداوي: إسرائيل في حوض النيل: دراسة في الاستراتيجية الإسرائيلية، المنهل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣م.
٤٢- ناصر فياض: اغتيال نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.

٤٣- نبيل فارس: المرجع السابق، ص ٢٧٢؛ محمد الشافعي، محمد يوسف: السد العالي: هرم الإرادة المصرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.
٤٤- نبيل فارس: حرب المياه فى الصراع العربي الإسرائيلي، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٣م.
٤٥- نهاد معاوية عكاشة هلال: دور المياه في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالتركيز على اتفاقية أوسلو، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية، جامعة الخرطوم، السودان، ٢٠٠٣م.
٤٦- هاني نبيل صبحي شراب: الأمن المائي العربي نهر النيل نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٥م.

المصادر الاجنبية

47- Arthur Okoth-Owiro: the Nile treaty State Succession and International Treaty Commitments: A Case Study of The Nile Water Treaties, Konrad Adenauer Foundation, Nairobi, Kenya, 2004.
48- F.O: 881/6588, ,Memorandum by Sir Clement Hill Respecting the Congo State and the Nile Basin, confidential, Foreign Office, 24, Apr. 1895.
49- Great Britain: IDWO 1226, Map of the Watershed between the Congo and the Nile, Ministry of Defense Maps, War Office General Staff Geographical Section, 1897.
50- Haitham B.A. Hassan, and Eitemad S.O. Mohamd: Egyptian Water Security in view of the Risks Emerged by Construction of the Renaissance Dam, Middle East Journal of Agriculture, Vol.7, Issue,3, 2018.
51- Hamdy A. Hassan, Ahmad Al Rasheedy: The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interests, African Sociological Review vol. 11, No.1, 2007.
52- Natan Aslake Ejigu: Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile: Cause for Cooperation or Conflict among Egypt, Ethiopia and Sudan, M.A, School of Social Sciences and Humanities, University of Tampere, Finland, 2016.
53- Simon Jonas Augusto: From Conflict to Cooperation in the Nile Basin, PhD. Swiss federal institute of technology, Zurich, 2003.
54- Winston S., Churchill: The River War, Graf Publishers, Carroll, New York, United State of America, 2000.
55- Yaekob Mekuria Abawari: Conflict and Cooperation among the Nile Basin Countries with Special Emphasis on the Nile Basin Initiative (NBI), M.A, Institute of Social Studies, The Hague, The Netherlands, 2011.